

**التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة
والمتوسطة ودوره في التنمية الوطنية
(دراسة حالة مصرف الجمهورية ليبيا)**

أطروحة علمية مقدمة لإستيفاء بعض الشروط للحصول على درجة
الدكتوراة في قسم الإقتصاد الإسلامي (تخصص المصارف الإسلامية)



إعداد الطالب :- خالد محمد النائب الشريف

رقم القيد :- F43316087

كلية الدراسات العليا

جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية سورابايا

2020

إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه وبياناتي كالاتي :-

الاسم : خالد محمد النائب الشريف

رقم القيد : F43316087

المرحلة : الدكتوراة

الجهة : كلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية بسورابايا

أقر بأن هذه الرسالة بكافة أجزائها حضرتها من بحثي وكتبتها بنفسي إلا مواضع منقولة عزوت إلى مصادرها.

هذا، وقد حرر هذا الإقرار بناءً على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

سورابايا 2020/4/10

الطالب المقر:- خالد محمد الشريف



جمهورية اندونيسيا

وزارة الشؤون الدينية

جامعة سونان أمبيل الاسلامية الحكومية

كلية الدراسات العليا

قسم الاقتصاد الاسلامي

تقرير المشرفين

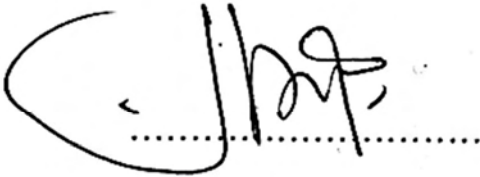
بعد الاطلاع على البحث التكميلي لدرجة الدكتوراة الذي حضره الطالب

الإسم :- خالد محمد النائب الشريف


رقم التسجيل :- F43316087

عنوان الأطروحة :- التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنمية الوطنية "دراسة حالة مصرف الجمهورية في ليبيا " .

تمت الموافقة على هذه الأطروحة التي قدمها الطالب بقسم الاقتصاد الاسلامي كلية الدراسات العليا بجامعة سونان امبيل الاسلامية الحكومية بسورابايا وكانت الرسالة في تخصص المصارف الإسلامية وتمت الموافقة لتقديم البحث الى مجلس الجامعة



المشرف الثاني.د. علي العارفين



المشرف الاول أ.د برهان جمال الدين

الموافقة والاعتماد من لجنة المناقشة

تمت مناقشة هذه الأطروحة المقدمة من الطالب خالد محمد النائب الشريف في المناقشة المفتوحة بتاريخ 12-5-2020

امام لجنة المناقشة التي تتكون من :-

- | | |
|--------------------|--|
| (رئيسا ومناقشا) | الدكتور أحمد نور فؤاد |
| (كاتباً ومناقشا) | الدكتور محمد عارف |
| (مشرفاً ومناقشا) | الاستاذ الدكتور بزهان جمال الدين |
| (مشرفاً ومناقشا) | الدكتور على العارفين |
| (مناقشا رئيسيا) | الاستاذ الدكتور السيد عقيل حسين المنور |
| (مناقشا) | الاستاذ الدكتور أحمد زهرا |
| (مناقشا) | الدكتور خطيب |

[Handwritten signatures and names]
Amal
20/20
Khin

سورابايا 12-5-2020





KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI SUNAN AMPEL SURABAYA
PERPUSTAKAAN

Jl. Jend. A. Yani 117 Surabaya 60237 Telp. 031-8431972 Fax.031-8413300
E-Mail: perpus@uinsby.ac.id

LEMBAR PERNYATAAN PERSETUJUAN PUBLIKASI
KARYA ILMIAH UNTUK KEPENTINGAN AKADEMIS

Sebagai sivitas akademika UIN Sunan Ampel Surabaya, yang bertanda tangan di bawah ini, saya:

Nama : Khaled Mohamed Nsharif
NIM : F43316087
Fakultas/Jurusan : _____
E-mail address : sharif.khaled.mohamed@gmail.com

Demi pengembangan ilmu pengetahuan, menyetujui untuk memberikan kepada Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif atas karya ilmiah :

Sekripsi Tesis Desertasi Lain-lain (.....)

yang berjudul :

التحول المصري الإسلامي نحو كيان (صحة)
والتكامل مع دورته الإسلامية
د. كhaled Mohamed Nsharif

beserta perangkat yang diperlukan (bila ada). Dengan Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif ini Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya berhak menyimpan, mengalih-media/format-kan, mengelolanya dalam bentuk pangkalan data (database), mendistribusikannya, dan menampilkan/mempublikasikannya di Internet atau media lain secara **fulltext** untuk kepentingan akademis tanpa perlu meminta ijin dari saya selama tetap mencantumkan nama saya sebagai penulis/pencipta dan atau penerbit yang bersangkutan.

Saya bersedia untuk menanggung secara pribadi, tanpa melibatkan pihak Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, segala bentuk tuntutan hukum yang timbul atas pelanggaran Hak Cipta dalam karya ilmiah saya ini.

Demikian pernyataan ini yang saya buat dengan sebenarnya.

Surabaya,

Penulis


nama terang dan tanda tangan

في صورة قروض بفائدة ترهق هذه المشاريع، إذ تعد فوائد هذه القروض بمثابة تكلفة ثابتة ترهق كاهل هذه المشاريع وتجعلها تفقد ميزة تنافسية مع المشاريع الأخرى من حيث سعر منتجاتها، كما يتخوف عدد لا بأس به من الراغبين في إقامة المشاريع الصغيرة من شبهة الربا التي تلحق بالقروض والتي ترهق كاهل تلك المشروعات الطامحة للنمو ويجعلها تفقد ميزتها التنافسية مع المؤسسات الأخرى، لذا فإن أساليب التمويل الإسلامي تعد مناسبة في كثير من المشروعات⁶. أما البنوك التجارية التقليدية، وخصوصاً المتحفظة منها، فإنها لا تميل إلى اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكونها أكثر مخاطرة، وفي الأحوال التي تقدم فيها البنوك التجارية القروض للمشروعات، فإنها غالباً ما تطلب ضمانات كبيرة قد لا يتحملها المشروع، كما أن هذه الضمانات عادة تؤدي لزيادة التكاليف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند بدأها النشاط⁷.

فأساليب التمويل الإسلامية تساعد في تحقيق التنمية التي تفيد المجتمع، وذلك لأنها تضمن استخدام التمويل المتاح في المشاريع الحقيقية وهو ما لا تحققه الأساليب الأخرى، والتي قد تستخدم الأموال فيها لحاجات أخرى بعيدة عن المشاريع المقدمة للتمويل، ما يتسبب في الديون والفقر في المجتمع، إضافة إلى ما سبق فإن هذه الأساليب الإسلامية ستعمل على إبراز الهوية الذاتية للمسلمين وتحافظ عليها، خاصة في ظل العولمة اليوم، وهو ما يدفع باتجاه التأكيد على قدرة المسلمين على التأثير والإسهام الإيجابي بتقديم ما لديهم من أساليب ونظم تفيد الجميع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الأساليب تتميز بالتعدد والتنوع والذي يميز جميع المتطلبات، أما أهم الصيغ الإسلامية المناسبة لتمويل المشاريع الصغيرة فمنها عقود المراجعة والسلم والبيع الآجل والإجارة والاستصناع⁸.

فيما تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية متميزة وتمارس دوراً مهماً في تحقيق التنمية الصناعية نظراً لدورها الفعال في تكوين الدخل القومي، وخلق فرص عمل واسعة، كما أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية، كما أن إيجاد فرص

6 عبد المنعم حسن إجباره، دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية، ليبيا، العدد5، يناير 2016م، 109.

7 المرجع نفسه، 117.

8 أحمد فايق دلول، دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني، بحث جامعي، الجامعة الإسلامية غزة، 2009م، 70.

مدلول كلمة مال، ويشمل جميع الأشياء والأعيان والمنافع، فإن منفعة المال مال، لأن ما يولد عن المال فهو مثله، والمنافع متولدة عن الأعيان يطلق على كل ما يملك من متاع أو عقار أو حيوان أو نقود، ودليل ذلك ما ورد في الأحاديث النبوية الشريفة بمعاني مختلفة: فمنها قوله صلى الله عليه الصلاة والسلام: (قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالك إلا ما تصدقت فأمضيت أو أكلت فأفانيت أو لبست فأبليت)⁵. فيمكن أن يطلق على الطعام مال، واللباس مال، والذهب مال، وورد في حديث أبي هريرة رضى الله عنه حيث قال: (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر فلم نغنم ذهباً ولا ورقاً إلا الأموال والثياب والمتاع)⁶.

أما التمويل في اللغة: جاء في قاموس المحيط: ملت، مال، وملت وتمولت: كثر مالك ومولته بالضم أعطيته المال بمعنى أن التمول (كسب المال) وتمولت كثر مالك فالتمويل هو إنفاق المال وأموله تمويلًا أي ازوده بالمال، ولفظ التمويل في لغة العرب جاء من الكلمة مول - موله - موله الله فتمول واستمال ومال يمول متمول معطي، والتمويل في اللغة يعني الإمداد بالمال، مشتق من مال وهو ما ملكته من كل شيء والجمع أموال، ويقال تمولت واستملت أي كثر مالك، أي أن التمويل هو كسب المال والتمويل هو إنفاقه، والتمويل التزويد بالمال⁷.

أما التمويل في الاصطلاح: - فتتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها وطريقة إنفاقها وتسيير هذا الإنفاق ولهذا جاء في القاموس الاقتصادي مايلي: "عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها ... فإنها تضع برنامجاً يعتمد على الناحيتين التاليتين:-

1- ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (عدد وطبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال، اليد العاملة...).

2- ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل⁸.

5 محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، سنن الترمذي بيروت: دار الكتب العلمية، مجهول السنة، ج4، 495.
6 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور بيروت: دار الريان للتراث، 1986م، 601.

7 مجد الدين فيروز أبادي، القاموس المحيط القاهرة: دار الحديث، مجهول السنة، 52.
8 محمد بشير علي، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985م، 127.

1. تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى القدرات الإدارية لإدارة الأعمال بفعالية. وهذا يؤدي إلى هيكل عمليات غير فعال، وتقارير مالية ضعيفة، وعمليات غير قابلة للتطبيق (ديون عالية). بالإضافة إلى ذلك، تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الغالب في القطاع غير الرسمي. وبالتالي تحجم البنوك عن إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعتبرها استثمارات محفوفة بالمخاطر.
2. على الرغم من إبرازها بالفعل في العديد من دراسات مؤسسة التمويل الدولية، لا يزال من الجدير بالذكر العوامل المهمة التي تؤثر على توفير التمويل لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تشمل العوامل المشكلات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عدم وجود هيكل أعمال مناسب)، بالإضافة إلى المشكلات التي تواجهها البنوك في خدمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة (نقص القدرة على إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة). المشاكل التي تقيد الوصول إلى التمويل فريدة من نوعها لكل بلد، ولكن العديد من الموضوعات المشتركة تؤكد هذه المشاكل.
3. ينبغي للوكالات متعددة الأطراف أن تتشارك مع أصحاب المصلحة الحكوميين والخاصين لتدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإدارة الفعالة للأعمال (مثل مؤسسة التمويل الدولية بيزنس إيدج). سيؤدي ذلك إلى زيادة قابليتها للبقاء على المدى الطويل وجعلها أكثر قبولاً للإقراض المصرفي.
4. تفتقر معظم البنوك إلى القدرات اللازمة لإقراض قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. يمكن أن يشمل ذلك العمليات غير الكافية، ونقص المنتجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خاصة المنتجات الإسلامية)، والموظفين غير المدربين، والتوعية غير الكافية. كما أن المخاطر الكبيرة المرتبطة بالتكاليف المرتفعة للمعاملات / خدمة العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة تمنع البنوك من استهداف قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. بسبب هذه الفجوات المؤسسية، تميل البنوك إلى التركيز على الشركات الناشئة والمتوسطة الحجم و الشركات، وهي استثمارات أكثر أماناً من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمتلك البنوك بالفعل القدرة على إقراض هذه الشركات بشكل فعال.

3. التمويل بالمشاركة

تعتبر صيغة المشاركة إحدى مجالات الاستثمار الهامة في البنوك الإسلامية ولا شك أن الاشتراك في الأموال وتقليبها في وجوه الكسب المختلفة صورة هامة وجادة من صور استثمار الأموال، ووفقاً لهذه الصيغة يتحول البنك الإسلامي إلى شريك كامل للعميل وليس مجرد ممول له.

أ. مفهوم المشاركة

أولاً تعريفها في اللغة: - المشاركة لفظ مشتق من الشركة، جاء في لسان العرب الشركة والشركة سواء مخالطة الشريكين، يقال اشتركتنا بمعنى تشاركنا، وشركته في البيع والميراث أشركه شركة¹⁰². ثانياً في الاصطلاح: - هي "أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح ولا يشترط المساواة في المسؤوليات أو نسبة الربح، أما الخسارة فهي بنسب حصص رأس المال وقد تكون المشاركة بين المصرف وعملائه في عملية واحدة وتنتهي بانتهاء تنفيذها، وتسمى المشاركة في صفقة معينة، وتكون مشاركة ثابتة تلك التي تنتهي بانتهاء المشروع، وتسمى المشاركة الدائمة وتوزيع نسبة الربح فيها وفقاً لنسب رأس المال"¹⁰³. ويعرف الباحث المشاركة بأنها قيام شخصين أو أكثر بمشروع معين من خلال الاشتراك في تقديم المال والعمل واقتسام الربح والخسارة حسب نسبة مشاركة كل شخص.

ب. دليل مشروعيتها:

المشاركة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، ففي القرآن الكريم، جاء تبيانها في عدة مواضع حيث قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾¹⁰⁴. وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجْتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ * وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا

102 ابن منظور، لسان العرب، ج8، 68.

103 محمد الفاتح محمود المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018م، 231.

104 سورة النساء الآية 12.

ج. توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء العالم

في الإتحاد الأوروبي، تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة 99.8٪ من جميع الأعمال و 66.9٪ من العمالة و 58.1٪ من القيمة المضافة. وهذا يترجم إلى 88.8 مليون وظيفة وأكثر من 3.6 تريليون يورو من القيمة المضافة، مع مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرية بنسبة 34٪ من إجمالي صادرات الإتحاد الأوروبي، أو 1.54 تريليون يورو (Cernat, López, & T-Figueras, 2014, International Trade Center (ITC) (2015) في الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 99٪ من جميع الشركات، وتوظف 50٪ من القوى العاملة في القطاع الخاص، وتمثل أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي، وتمثل 34٪ من إجمالي عائدات.¹³¹ تشير الدلائل الخاصة بعشر دول في جنوب شرق آسيا إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل في المتوسط 98٪ من جميع الشركات وتوظف 66٪ من القوة العاملة. تساهم هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 38٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 30٪ من إجمالي قيمة الصادرات. في الصين، أكبر مصدر في العالم، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 41.5٪ من إجمالي الصادرات من حيث القيمة، مما يؤكد بوضوح أهميتها للاقتصاد الصيني. في دول مجلس التعاون الخليجي، تشير التقديرات إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل 22٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة نسبيًا مقارنة بأجزاء أخرى من العالم. يمتد هذا الاتجاه إلى التوظيف، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 40٪ فقط من العمالة. (مركز التجارة الدولية (ITC) (2015) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 99٪ من الشركات و 67٪ من العمالة. ومع ذلك، فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة نسبيًا. وذلك لأنه في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، تزيد إنتاجية الشركات الكبيرة ستة أضعاف عن الشركات الصغيرة

131 International Trade Centre ITC. 2015. *SME Competitiveness Outlook 2015: Connect, Compete and Change for Inclusive Growth*. Geneva: ITC.

- عرف الاتحاد الأوربي المؤسسات الصغيرة بالنظر إلى معيار العمالة ثم أحد المعيارين الماليين رقم الأعمال أو الميزانية السنوية بالإضافة إلى معيار الاستقلالية أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأس المؤسسة قيد التعريف على 25% كحد أقصى.
- عرفت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون المنشأة الصغيرة بأنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى وتعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل
- عرفت الهند وهي إحدى الدول ذات الأداء المتميز في المشروعات الصغيرة فهي تعرفها بالدرجة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات في المعدات (الأصول الثابتة) في حدود ما بين 10-50 مليون روبية (1 دولار أمريكي يعادل تقريباً 45 روبية). والهند لا تضع حداً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعتمد نظاماً للاستثمار الرأسمالي في المشروعات الصغيرة¹³⁴.
- عرفت بلدان جنوب آسيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر لعدد العمال مصنفة ذلك كما يلي من 1 إلى 10 عمال تعتبر مؤسسة عائلية ومن 11 إلى 49 تعتبر مؤسسة صغيرة ومن 50 إلى 100 عامل مؤسسات متوسطة وأكثر من 100 عامل مؤسسات كبيرة¹³⁵.
- عرف مجلس التعاون الخليجي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار العمالة وهي تلك المشروعات التي لا تزيد أعداد العاملين عن 60 عاملاً أما رأس المال فهو لا يتجاوز مليون دولار، والمشروعات التي لا يزيد الاستثمار فيها عن 5 مليون ونصف دولار هي مشروعات متوسطة الحجم¹³⁶.

134 حسين جمال، ورقة عمل، ندوة إنشاء مصرف سورية للمشروعات الصغيرة، هيئة مكافحة البطالة، سورية: 2003م، 3

135 أسهمان يعيش تمام، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015م، 41-42.

136 الشيخ فؤاد نجيب، ممارسات التخطيط منشأة الأعمال في الامارات العربية المتحدة، المجلة العربية للعلوم، المجلد السابع، العدد الأول، 2000م، 117.

إباحة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾¹⁹⁵ يقول إذا فرغتم من الصلاة فانتشروا في الأرض للتجارة والتصرف في حوائجكم وابتغوا من فضل الله، أي من رزقه¹⁹⁶ .¹⁹⁷

ب. خصائص التنمية في الإسلام

تتميز التنمية الإسلامية بعدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي :

1. التنمية في الإسلام شمولية

المقصود بالتنمية الشاملة أنها تنمية لا تغفل الجوانب الروحية وتعتمد الجوانب المادية فقط، إنها تنمية اقتصادية تشمل النواحي المادية والروحية، فالإسلام اهتم بتحقيق كافة حاجات المجتمع المسلم، من مأكل وملبس ومسكن ونقل وتعليم وعبادة وشعائر الدينية ودعوة وغيرها¹⁹⁸ وأن مبدأ الشمول في التنمية الاقتصادية الإسلامية يقتضي أن تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من مأكل وملبس ومسكن، ونقل وتعليم، وصحة وترفيه وحق العمل وحرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية... الخ، وبالتالي فإن الشمولية تعني كذلك غرس الأخلاق والقيم الدينية كالصدق والأمانة والإيثار والتسامح والتراحم، ورد الحقوق إلى أهلها وإتقان العمل... وغيرها من القيم والصفات الأخلاقية والدينية والاقتصادية المؤدية إلى تلك التنمية الاقتصادية الشاملة لكل جوانب الحياة، وعليه فإن أي برنامج للتنمية الاقتصادية في ظل الإسلام لا يهدف إلى التنمية الخلقية لأفراد المجتمع ككل يكون مصيره الفشل.

2. التنمية في الإسلام متوازنة

أن مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية يقتضي أن تتوازن جهود التنمية، ومن ثم فإنه لا يقبل في الإسلام أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى أو أن تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة، أو أن تقوم الكماليات على حساب الضروريات أو أن يركز على المباني الفخمة و المنشآت المتطورة دون توفير المرافق العامة و التجهيزات الأساسية. ولا شك أن التنمية

195 سورة المائدة الآية 2 .

196 القرطبي، تفسير القرآن للقرطبي ج 71، 18.

197 محمد حسين عيود، تنمية الموارد البشرية دراسة في النظرية الإسلامية، العراق، جامعة كربلاء،

2018م، 94-95.

198 الغزالي عبد الحميد، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، منشورات مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي، القاهرة، 1988م.

تضمنت هذه الميزانيات مبالغ محدودة الأموال لتمويل مشاريع المبادرات الفردية في مجال الصناعة والزراعة واستغلال الثروة، وذلك بالاقتران من المؤسسات تمويل متخصص يتناسب مع طبيعة كل قطاع.¹¹

الفصل الأول: الضوابط والشروط للتمويل الإسلامي

المبحث الأول: الضوابط والشروط الواجب توافرها للحصول على التمويل

الإسلامي من المصرف

أ. الضوابط الشرعية لقبول تمويل المشروعات

إن تنظيم وتنفيذ ومتابعة التمويل المصرفي بإشراف هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي في التمويل هو الضمانة الأساسية لتنفيذ ومراقبة الضوابط الشرعية بحيث يكون قرارها ملزماً لكافة صور وأنواع التمويل المصرفي، ومن المعروف أن الضوابط الشرعية لمنح التمويل الإسلامي تتركز في عدة نقاط جوهرية تنطلق منها هذه الضوابط وهي ضابط المشروعية (المباح - الحلال) وضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وضابط المحافظة على المال، وحمايته من المخاطر وضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز وضابط التوثيق لحفظ الحقوق وضوابط الالتزام بالشريعة.

وفي هذا المجال سأل الباحث السيد محمد المنتصر عن هذه الضوابط فأجاب بأن المصرف يؤكد على هذه الضوابط في كل تعاملاته، وأن جميع تعاملاته تخضع للرقابة الشرعية فالمصرف لا يقبل أي مشروع يتنافى نشاطه مع الشريعة الإسلامية، وأكد السيد خالد سويد أن كل المشروعات التي تم تمويلها مباحةً شرعاً، وهو الشرط الأساسي لقبول تمويل المشروع، ويستنتج الباحث أن ذلك راجع بالأساس إلى أن المجتمع الليبي مجتمع مسلم ولا توجد به ديانات أخرى سوى دين الإسلام، بالتالي فإن كل المشاريع طالبة التمويل نشاطها مباح شرعاً ولا توجد به شبهة، وهذا يجعل من المخالفات في هذا المجال معدومة، ويؤكد أن من أهداف المصرف التي يسعى لها هو المحافظة على المال واتخاذ كافة الأمور التي تحد من فقدانه أو

11 العجيلي عبد السالم البريني، دور مصرف التنمية كأداة تمويل للمشاريع الاستثمارية في القطاعات الانتاجية ودور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية، 1997، 177-129.

- أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المقومات الأساسية نماذج ممارسة، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002م.
- أحمد ياسين عبد، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، 2013م.
- أزهري عثمان إبراهيم عامر، أهمية المعيار الأخلاقي في التمويل الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي . ICIEF . استنبول، تركيا، 9-11 سبتمبر 2013م.
- إسماعيل إبراهيم الطراد، التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي دراسة مقارنة بين الأردن وليبيا، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني المركزي 2010م.
- أسهمان يعيش تمام، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015م.
- أبو الفتوح حامد عودة، نظم التصنيف الحديثة، مصر: دار الثقافة العلمية، بدون طبعة، 2002م.
- أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أبريل 2006م.
- أميرة محمد الحموري، دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، IUG Journal of Educational and Psychology Sciences، 2016، 255، Islamic University of Gaza.
- أيمن سالم الحجاجي، الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، دراسة حالة تطبيقية مصرف الجمهورية، مجلة الجامعة الأسمرية، ليبيا، 2018م.
- أيمن عمر، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007م.
- بريش السعيد، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي، أبريل 2006م.
- بلعزوز بن علي، إيفي محمد، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2. محمد راتول: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أبريل 2006م.

- بيان الحرب، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، المجلد، 22 العدد الثاني، 2006م.
- بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماع "التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 22 العدد الثاني، سوريا، 2006م.
- حري محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الفكر للنشر، 1993م.
- حسن الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثالثة، 2000م.
- حسن محمد ماشا، التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية العدد 1، السودان، 2008م.
- حسين جمال، ورقة عمل، ندوة إنشاء مصرف سورية للمشروعات الصغيرة، هيئة مكافحة البطالة، سورية: 2003م.
- حسين سمير، التحليل الإئتماني. عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2010م.
- حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة باعتبارها آلية لتمتع المواطن العربي بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية لحقوق الإنسان، عدد 12.
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان المصرفي. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002م.
- خلف بن سليمان النمري، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م.
- خلفان حمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، الطبعة الأولى. الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016.
- خليفة العبري، ورقة عمل، الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة، سلطنة عمان، 2005م.
- خليل النمروطي، وأحمد صيدم، بطالة الخريجين ودور المشروعات الصغيرة في علاجها، دراسة مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين المنعقد في الجامعة الإسلامية في غزة، 24-29 أبريل 2012م.
- دريد كامل شبيب، الإدارة المالية. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004م.

- رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، بحث غير منشور، جامعة دمشق، سورية: 2005م.
- رايس حده، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، القاهرة، مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م.
- رحالي حجيلة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، مجهول السنة.
- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2000م.
- رشيب، الرقابة البنكية كأداة لمواجهة المخاطر البنكية في ظل اتفاقية بازل، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، 2013م.
- زبير عياش، وسيمية مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 3، الجزائر، يونيو 2016م.
- زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراة، جامعة منتوري، الجزائر، 2007م.
- زيد الخير، ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، الجزائر، مجهول السنة.
- زيدان محمد، دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي بالإشارة إلى حالة الجزائر، بحث مقدم في مؤتمر الأوقاف الثالث بالمملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، 2009م.
- سراج محمد خلاط، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة الزاوية، ليبيا، العدد 15، المجلد 3، 2013.
- سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، السعودية: شبكة الألوكة، الطبعة الثانية، 2010.
- سعدية السعيد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2003م.
- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الريام، الجزائر، 2006م.

- عودة جميل القلب، المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، 19، يونيو 2011م.
- الغزالي عبد الحميد، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، منشورات مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي، القاهرة، 1988م.
- فريح حسن خلف، البنوك الإسلامية. عمان الأردن : جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006م.
- فضيلة حويو، إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير. غير منشورة. تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005م.
- فليح حسن خلف، النقود والبنوك. عمان: جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006م.
- فياض عبد المنعم حسنين، بيع المراجعة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام، المجلد الثالث، مصر، 2009م.
- قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق سورية، 2015م.
- كمال التابعي، التنمية البشرية: دراسة حالة مصر، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001م.
- كمال توفيق حطاب، نحو سوق مالية إسلامية. عمان الأردن: جامعة اليرموك، مجهول السنة.
- كمال عياشي، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، ملتقى تمويل المشروعات جامعة فرحات عباس، الجزائر. 28 مايو 2003م.
- كنجو عبود كنجو، الإدارة المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1997م.
- كوديد سفيان، تمويل الإجارة المنتهية بالتملك في البنوك الإسلامية، المؤتمر العلمي الثاني بعنوان: الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الجزائر.
- ذوقان إعييدات وآخرون، البحث العلمي مفهومه أدواته أساليبه، الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع، 1997.
- ماهر حسن الخروق، أيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، ورقة بحثية، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006م.

- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2004م.
- ناجي ساسي وآخرون، دور العوامل الديمغرافية في تحسين الاداء المالي للمشروعات الصغيرة، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث الاقتصادية، جامعة الزاوية، المجلد الأول، العدد الأول، 2015م.
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007م.
- نبيل حميدشة، المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية الجزائر، العدد 8 جوان 2012م.
- نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية. عمان: دار البداية، 2000م.
- نعيمة برودي، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أبريل 2006م.
- هبة عبد الدائم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسات دورية العدد، 3، بنك الاستثمار القومي، مصر، فبراير 2017م.
- هند عبد العزيز أريعة، منهج البحث الوصفي الوثائقي، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، 1443هـ.
- وهبة مصطفى الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002م.
- يحيى بن شرف أبو زكريا النووي، شرح النووي على مسلم، كتاب الرقاق. بيروت: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
- يوسف حامد العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1994م.
- تقرير التنمية البشرية، برنامج دراسات التنمية، السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين، جامعة بيرزيت، 2001م.
- حاضنات الأعمال - مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية - دراسة معدة من طرف المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم الإيسيسك 2005م.
- مادة رقم 1، قانون رقم 141 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة، جمهورية مصر، 2004م.

